

آليات قولبة المجتمع المدني في وحدات كوربوراتية في دول شمال أفريقيا Mechanisms of molding civil society into corporate units in North African countries



د/ خديجة بوعامر

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

bouamer.khadidja@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2023/06/04

تاريخ القبول: 2023/05/21

تاريخ الارسال: 2023/02/26

ملخص: تقدم الدراسة فهم حول الأدوات وآليات الاشتغال التي مكنت الدولة في شمال أفريقيا من إعاقه عملية خلق مجتمع مدني فاعل ومستقل، يعمل خارج نطاق الدولة المسيطرة على جميع مفاصل الحياة، اذ ارتكزت الدولة في شمال أفريقيا على منع وجود مجتمع مدني مستقل قادر على القيام بالوظائف والأدوار المنوط به، وفي إطار ذلك تشتغل الدولة على تنفيذ سياسة اختراق التنظيمات المدنية المستقلة، وتدجينها أو احتوائها أو خلق تنظيمات منافسة والتحكم في نشاطها، حيث تستخدم التنظيمات المختلفة لاختراق المجتمع وتقويضه وتوفير المساندة التي تضمن استمرار الدولة الكوربوراتية، كما تسمح الدولة بإنشاء التنظيمات وتقييد نشاط تلك التنظيمات وتراقبها.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني؛ الكوربوراتية؛ شمال أفريقيا؛ الدولة؛ التدجين.

Abstract: The study provides an understanding of the tools and mechanisms of action that enabled the state in North Africa to obstruct the process of creating an effective and independent civil society that operates outside the scope of the state that controls all aspects of life. In the framework of this, the state works to implement a policy of penetrating independent civil organizations, domesticating or containing them, or creating competing organizations and controlling their activities, as various organizations are used to penetrate and undermine society and provide support that guarantees the continuity of the corporate state. The state also allows the establishment of organizations and restricts the activity of those organizations and monitor them.

key words: Civil society; Corporatism; North Africa; The state; Domestication.

1. مقدّمة:

استخدمت الدولة التعااضدية في شمال أفريقيا سياسة الانفتاح الشكلي اتجاه التشكيلات الاجتماعية الحديثة كتكتيك لإستراتيجية البقاء قائم على منطق دمج القوى الاجتماعية الحديثة التي تضطر الدولة على الانفتاح عليها في نسق الدولة وشكلها في وحدات كوربوراتية، وذلك نظراً لما لهذه التشكيلات الاجتماعية من قدرة على التعبئة لصالح النظام القائم. وهذه السياسات المستخدمة من قبل الدولة الشمال أفريقية تهدف بها إلى الاحتفاظ بسيطرتها على بنائها الهيكلي الكوربوراتي، ومواجهة تحديات التغيير الناتج عن الانفتاح أمام تنظيمات المجتمع المدني.

وقد ارتكزت الدولة في إطار عملية السيطرة على منع وجود مجتمع مدني مستقل قادر على العمل خارج نطاق الدولة، وفي إطار ذلك تشتغل الدولة على تنفيذ سياسة اختراق التنظيمات المدنية المستقلة وتدجينها أو احتوائها أو خلق تنظيمات منافسة والتحكم في نشاطها، ففي الدولة الكوربوراتية تُستخدم التنظيمات المختلفة لاختراق المجتمع وتقويضه، كما تسمح الدولة بإنشاء التنظيمات وتُقيّد نشاط تلك التنظيمات وتراقبها، وفي حالة لم تستطع احتواء أو اختراق التنظيمات بعملية المراقبة والتقييد تقوم بخلق القيود والمعوقات القانونية.

وهذه الأدوات التي تستخدمها الدولة في منطقة شمال أفريقيا تختلف درجة استخدامها من بلد لآخر فلي كل نظام توليفة من الأدوات المتاحة، ولكن الأسس والأهداف واحدة، وهي تثبيت أركان الدولة الكوربوراتية وترسيخها وكذا معالجة أزمات الشرعية ومواجهة الضغوط المختلفة. وانطلاقاً من ذلك تطرح الدراسة الإشكالية التالية: كيف تعمل الدولة في شمال أفريقيا على نمذجة وقولبة المجتمع المدني وفق نمط كوربوراتي؟ وما هي الأدوات التي تستخدمها الدولة في شمال أفريقيا من أجل القضاء على الدور الاجتماعي المستقل لتنظيمات المجتمع المدني؟

وتتطلب عملية الإجابة على هذه الإشكالية طرح الفرضية التالية: كلما ازداد تدخل الدولة في المجتمع المدني ازدادت قدرتها على تشكيل المجتمع في وحدات كوربوراتية؛ وذلك من حيث كونها مؤسسات تحمي الوضع القائم، حيث أن بسيطرة الدولة على المجتمع المدني تزداد احتمالية تمكنها في تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة في المجتمع، ويتم القضاء على إمكانية تشكيل طبقات مجتمعية قادرة على الانعتاق والعمل بشكل مستقل.

و تعالج هذه الدراسة الموضوع باستخدام المدخل الكوربوراتي، وذلك لما تتمتع به الدولة من مكانة متميزة ومتسعة في الحياة السياسية في منطقة شمال أفريقيا، حيث تستولي على وظائف وصلاحيات كبيرة وتقوم بأدوار محورية في مختلف المجالات، ويقدم الاقتراب الكوربوراتي لدارسي السياسة المقارنة وصناع السياسات مجموعة من الأدوات التصورية و المفهومية لفهم السياسة الحديثة، وهو ما يساعدنا على فهم آليات اشتغال الدولة في إقليم محدد، ويعتبر هذا المدخل إطار عمل ذهني وفكري وأسلوب للفحص والتقويم، إذ يُمكن من تشكيل صورة عامة ومكبرة، وكما يعتبر نموذجاً للعمل يستفاد منه لدراسة

مختلف الجماعات في الدولة مثل منظمات المجتمع المدني، على أساس أنها تمثل قنوات مجتمعية تابعة للنخب الحاكمة، تساعد على تنفيذ سياساتها أو التحكم في العملية السياسية لصالحها. وتُشكل الدراسة أهمية عملية لدى الباحثين والمختصين في شؤون القارة الأفريقية وشمالها بالتحديد باعتباره موضوع يركز على دراسة أحد أهم المعضلات في هذه المنطقة، والمتمثلة في تعطل مسار انعتاق المجتمع المدني، حيث تفيد الدراسة المهتمين بشؤون المنطقة من خلال فهم أسباب هذا التعطل من أجل إيجاد الحلول وتقويم الظاهرة بهدف تحقيق خطوات نحو التخلص من هذه الظاهرة التي أعاقَت عمليات تحقيق التنمية وشكلت حائد الصد في وجه نجاح عملية الديمقراطية في المنطقة.

2. علاقة الدولة بالمجتمع المدني في منطقة شمال أفريقيا

حكمت بنية الدولة الحديثة في شمال أفريقيا ذات الطابع الفوقي علاقة الأنظمة المتعاقبة بالمجتمع وتنظيماته منذ الاستقلال، ونظرت الدولة في هذه المنطقة إلى المجتمع المدني باعتباره تشكيل للمكونات الاجتماعية للدولة، وظيفته لعب دور محدد له في إطار هندسة فوقية للمجتمع، حيث تترك له المساحات التي تنسحب منها الدولة، وجعلت هذه المقاربة المساحة المتاحة للمجتمع المدني في علاقة عكسية مع المساحات التي تشغلها الدولة، لذلك لم يلعب الأخير أدواراً خارج إطار الدولة خلال هذه المرحلة، نظراً لاحتكار الدولة لجميع الأدوار في المجتمع، (العجاتي، 2018) وهو ما جعل تنظيمات المجتمع المدني في المنطقة تستمد وجودها من كونها مجرد امتداد للبنية الفوقية للدولة التي تخدم نشر أيديولوجيتها باختلاف توجهاتها. (بلخثير، 2017)

وقد تم إصدار ترسانة من القوانين والتشريعات المتعلقة بالانفتاح السياسي مع بداية مرحلة التعددية السياسية في التسعينيات من القرن العشرين، والتي انعكست بدورها على خارطة تنظيمات المجتمع المدني، فعرفت الأخيرة تنوعاً وتطوراً ملحوظاً على المستوى الكمي والكيفي، وذلك كأحد المظاهر المعبرة عن توجه الدولة نحو الانفتاح والإصلاح لمواجهة أزمة الشرعية، واستجابة إلى الضغوط الداخلية والدولية.

وهو الانفتاح التكتيكي الذي عرفته كذلك المنطقة على إثر ثورات الربيع العربي، والتي أتاحت الفرصة لفواعل المجتمع المدني للاستفادة من مجموعة من الإصلاحات، (Álvarez-Ossorio, 2017) ما أدى بدوره إلى انفجار في عدد التنظيمات في دولة مثل ليبيا، وكذا ارتفاع أعدادها في الدول الأخرى.

ويشير هذا التطور شكلياً إلى ظهور وسائط مجتمعية مستقلة تربط الدولة بمجتمعاتها، وكذا إلى تنازل الدولة عن أدوارها الواسعة، غير أنه يهدف هذا الانتشار الواسع لتنظيمات المجتمع المدني في واقع الدولة الشمال الأفريقية إلى تنظيم المجتمع في وحدات كوربوراتية من خلال خلق مصطنع لها مع الاستمرار في التحكم والسيطرة على نشاطها ومهامها وتقويض أدوارها ومراقبتها.

وقد جعل هذا الواقع ورغم وجود تشكيلة من تنظيمات المجتمع المدني دول شمال أفريقيا تحتل مراتب متأخرة في ترتيب درجة فعالية هذه التنظيمات في العديد من الدراسات والمؤشرات والتقارير

الدولية، وهو ما أكد عليه تقرير دولي صادر عن معهد الدراسات الدولية ومنظمة "التنمية وأرض التضامن" سنة 2013م، والذي وصف المجتمع المدني في منطقة شمال أفريقيا بالضعيف الفعالية. (Institut de Relations Internationales et Stratégique, 2014)

وأشار التقرير إلى أنَّ وجود تنظيمات المجتمع المدني هو عبارة عن "عرض مسرحي" هدفه شرعنة البقاء، وأنَّ هذا الانفتاح موجه للعالم الخارجي (اصطناع المظهر الديمقراطي)، وليس معيارا للحكم الرشيد، وحسب التقرير من بين 41 دولة خاضت معترك الانفتاح نحو المجتمع المدني شملها التقرير، تحتل المغرب المرتبة (31)، و مصر المرتبة (34)، وجاءت الجزائر في آخر الترتيب (41)، أما تونس الأفضل ترتيبا بين هذه الدول جاءت في المرتبة (17)، وتأتي متأخرة كباقي دول شمال أفريقيا الأربعة التي شملها التقرير عن العديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء مثل السنغال التي احتلت المرتبة الأولى، والنيجر المرتبة الثانية ومالي المرتبة الخامسة. (Institut de Relations Internationales et Stratégique, 2014)

وترجع هذه الوضعية لكون أنَّ وجود هذه التنظيمات الاجتماعية لا يعدو كونه صناعة "مجتمع مدني كوربوراتي"، حيث أنَّ المجتمع الذي تكون فيه الجماعات من صنعية الدولة لأغراض سياسية، وتعتمد على الدولة وتابعة لها ومدرجة في نسقها وتقوم بالأدوار التي تحددها لها، لا يعد "مجتمعا تعددياً مدنياً مستقلاً"، (وياردا، 2007) فالأصل في ظل القاعدة التي تنص على أنَّ العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أساسها الاستقلالية، هو أنَّ الهدف من وجود مؤسسات المجتمع المدني هو تحقيق المشاركة التي تتيح لها مراقبة كل البنى الاجتماعية بما فيها مؤسسة الدولة. (عبد الله، 2004)

لقد عملت الدول التعاضدية المهيمنة على جميع مفاصل الحياة على إدماج تنظيمات المجتمع المدني في نسقها، وقضت على كل جماعات المجتمع المدني المستقلة، ليأخذ بذلك الأخير الشكل "الكوربوراتي" وليس الشكل "الليبرالي التعددي"، حيث تُنشأ الدولة مجتمع مدنياً من أجل خدمة النظام القائم وبقائه. (وياردا، 2007)

وتستند النخب الحاكمة في دول شمال أفريقيا لتنفيذ هذه العملية إلى مجموعة ومزيج من الأدوات والتكتيكات، فبدلاً من الإقصاء المباشر تقوم بضم المجتمع المدني في وحدات كوربوراتية قابلة للمراقبة، يُمكن تنظيمها وإدارتها والتحكم فيها، فتسمح بإنشاء وخلق منظمات المجتمع المدني كوسيلة جديدة للمراقبة الاجتماعية. (حمور، 2019)

وتسيطر الدولة عن طريق هذه السياسة على تقاطع العلاقات السياسية الاقتصادية الداخلية بين قوى المجتمع، إذ تمكّنها من بناء ما يوصف بقشرة اجتماعية بديلة تحل محل المجتمع تعتمد عليها وتوكل إليها تمثيل المجتمع الذي تسعى لتغييره. (حسن، 2017)

3. سياسات تقويض مؤسسات المجتمع المدني في دول شمال أفريقيا

تستخدم النخب الحاكمة في الدولة الكوربوراتية التنظيمات المختلفة لتطويق المجتمع وتقويضه، وتوفير المساندة التي تضمن بقاءه، فعندما يتم قولبة هذه التنظيمات وفق نمط كوربوراتي تصبح أحد وسائل التحكم ومراقبة المجتمع ويتم تنفيذ عملية القولبة هذه من خلال مجموعة من السياسات.

1.3 سياسة التدجين:

تشير سياسة التدجين إلى تلك العملية التي تقوم بها الدولة لجعل التنظيمات المستقلة متأقلمة ومنسجمة مع البيئة السلطوية من خلال إخضاعها لنمط حياة معين، وتتم عملية التدجين من خلال الترويض والتعويد ثم الإخضاع (دولنة المجتمع المدني)، وجعل التنظيمات قريبة من الدولة وتحت مراقبتها تقوم برعايتها وتحدد لها الأدوار، وتحصر عملها في مجالات معينة وتقيد نشاطها وتراقبها، وتهدف هذه العملية إلى استغلال التنظيمات من خلال منحها مكاسب مادية ورمزية مقابل قيامها بأدوار محددة في المجتمع تتمثل في دعم الدولة وإسناد منطق البقاء، ما يجعل هذه التنظيمات داجنة خاضعة لمنطق الدولة الكوربوراتية.

وتتم عملية التدجين عبر المرور بعدة مراحل أولها السماح بإنشاء التنظيمات، الأمر الذي أدى إلى تطور طردي في عدد التنظيمات في دول شمال أفريقيا، وهو ما يجعل الدولة تظهر بالصورة الديمقراطية، ثم في مرحلة أخرى تنتقل إلى استزلام التنظيمات المؤثرة والمهددة لبقاء النخب الحاكمة، وتتم عملية استزلامها باستعمال الموارد (المقدرات الرمزية والمادية) التي تهيمن عليها الدولة، وبذلك تتمكن الدولة من نمذجة هذه التنظيمات وفق نمط كوربوراتي من خلال التكريس للمنطق الزبائني، فتقدم الأخيرة خدمات للدولة مقابل حصولها على الامتيازات.

وتسعى ضمن هذه العلاقة التنظيمات لتحقيق جزء من أهدافها التي يستفيد منها أعضائها، غير أن في الواقع الأمر هذه المكاسب التي يحصلون عليها تقع في إطار عملية استقطابهم من قبل الدولة، فهم مقابل تحقيق بعض الأهداف يتنازلون عن استقلالية التنظيم ويقبلون بالقيود التي توضع وتحول العلاقة بين الأطراف إلى علاقة تبادل مصالح، وتصبح هذه التنظيمات جزء من الدولة وتشكل منطقة رمادية تتوسط العلاقة بين الدولة والمجتمع، لكنها ليست مستقلة بشكل كامل عن الدولة مثلما يحدث مع التنظيمات التي توجد في الديمقراطيات الليبرالية. (Perinova, 2005)

تعمل الدولة في شمال أفريقيا على السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني المستقلة، فتسعى إلى احتواء وإدماج مؤسسات المجتمع المدني ضمن نسق الدولة من خلال استزلامها، وذلك بمنح أعضائها المكاسب المادية والرمزية، واستخدمت الدولة وسلي التمويل ومنح حق الوجاهة والتمثيل للمنظمات التي تدعم منطقتها في إطار حالة من الزبونية السياسية، وتظل من خلال هذه الترتيبات (الكوربوراتية) تنظيمات المجتمع المدني مدينة للدولة، وبالتكريس لهذا المنطق الزبوني أصبحت هذه التنظيمات تعمل على كسب رضا الدولة بهدف الحصول على حصتها من الريع الذي توزعه الدولة.

وعليه يرجع استمرار نمط الحكم المهيمن على جميع مفاصل الحياة في دول شمال أفريقيا في كل المراحل منذ الاستقلال إلى يومنا، في جزء كبير منه لقدرتها على خلق جماعات مستفيدة من الوضع القائم، فطبيعة علاقة الدولة بالمجتمع في الدولة الكوربوراتية يغلب عليها النمط "الأبوي" (حسن، 2017) Paternalism، ويستلزم هذا النمط من الحاكم مجموعة من التحالفات ضمن منطق تبادل المصالح، وتتم هذه العملية في إطار حالة من الزبونية السياسية، حيث يوجد راعي وزبون ويتعامل النظام الراعي مع

المواطنين كزبائن، فيستخدم فيها الراعي الموارد لتقديمها للزبائن بهدف توفير الحماية أو المنفعة وضمان الولاء من طرف هؤلاء الزبائن. (عثمان، 2015)

وقد منحت الدولة في المنطقة تنظيمات المجتمع المدني الموالية، والتي قدمت خدمات للدولة مجموعة من المكاسب، مثل حق الواجهة واحتكار التمثيل المجتمعي، وكذلك المكاسب المادية على غرار منح أعضائها مناصب في مؤسسات الدولة وتمييزها بالتمويل والدعم المادي بالإضافة إلى العديد من المزايا الأخرى.

ونظرا لكون أن واقع المجتمع المدني في شمال أفريقيا يشير إلى افتقار مؤسساته إلى قاعدة مالية ومادية تسمح لها بالنشاط المستقل، "وفي المقابل تمتلك وتحتكر الدولة الموارد ما أسهم في تدجين تنظيمات المجتمع المدني، (الأيوبي، 2010) فتبعية الجماعات المالية للدولة تسمح لهذه الأخيرة بفرض إستراتيجيتها الإدماجية على عدد كبير من التنظيمات، وتحويل العلاقات بها إلى علاقة شراكة سلبية، حيث تعتمد معظمها على الدعم المادي للدولة، (مباركية، 2011) تسمح للدولة بفرض إستراتيجيتها المتمثلة في تحويل تنظيمات المجتمع المدني إلى لجان مساندة للنظام،

وفي هذا السياق تكشف معطيات إحصائية لسنة 2012م إلى أن من أصل سبعون ألف جمعية في المملكة المغربية، فإن أقل من 10% منها يحصل على أكثر من 80% من أصل تسعة مليارات سنتيم تمنح للجمعيات سنويا من قبل الدولة، وأن أزيد من 97% من هذه الجمعيات لا يقدم أي وثيقة حول ما تقوم به من أعمال؛ ويتم تفسير هذه المعطيات على أن توزيع ما يخصص من المال العام لدعم هذه الجمعيات لا يتم وفق معايير موضوعية حيث تعطي الدولة المال لجمعيات معينة دون غيرها ويتم هذا التوزيع وفق معيار الولاء للحاكم. (اليحياوي، 2021)

ووجدت الملكية في المغرب العديد من الآليات لتدجين تنظيمات المجتمع المدني، مثل "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" التي أعلن الملك عليها سنة 2005م، والتي تهدف شكليا إلى محاربة الفقر، غير أن العديد من الدراسات كشفت على أن هذا الشكل من المبادرات، هو آلية من آليات بناء الولاء واستئلام المجتمع المدني، فمن خلالها يتم إيجاد ميكانيزم لتوزيع الربوع، حيث شكل الانخراط في المبادرة وسيلة من يرغب من تنظيمات المجتمع المدني أن يحصل على نصيب من الغنيمة، مقابل التخلي عن الأدوار الرقابية والنقدية، نظرا لاعتمادها على الدعم المالي المباشر للدولة، وامتد هذا الربيع ليشمل الحقائق الوزارية في النسخة الثانية لحكومة بن كيران.

ولا يختلف هذا الوضع في كل دول شمال أفريقيا، حيث لا تمتلك منظمات المجتمع المدني الاستقلالية المالية، والدولة هي الممول الرئيسي لها، وبالإضافة إلى استخدام التمويل في عملية التدجين، تمنح الدولة المناصب للشخصيات المؤثرة في العمل المدني مثل ما قامت به الدولة في موريتانيا مع زعماء لهم تاريخهم النضالي داخل المجتمع المدني، والذين يعتبرون رواد المجتمع المدني الموريتاني وأصحاب التجربة الواسعة في الحياة الجمعوية، إذ تخلى البعض من هؤلاء الزعماء عن النضال داخل منظمات المجتمع المدني بعد قيام الدولة بمنحهم مناصب في المؤسسات العمومية. (حاميدنو، 2019)

وتستخدم الدولة بالإضافة إلى آلية التدجين عن طريق المكاسب المادية المنح الرمزية، فتعطي لمجموعة من التنظيمات حق الواجهة وحق احتكار التمثيل، وهو ما جعلها لا تعترف بالعديد من التنظيمات، ففي الوقت الذي تحتوي فيه الجزائر على ترسانة من النقابات المستقلة، استمر الاحتكار التمثيلي للعمال الذي يمارسه الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وذلك يظهر في عدة مناسبات ومراحل، وتعتبره الدولة شريك الاجتماعي، ولا تفاوض الحركة النقابية المستقلة إلا على مطالب محدودة (عبدالله، 2005)، وهي الآلية التي مارستها الدولة في عهد بن علي مع الإتحاد العام التونسي للشغل أهم منظمة اجتماعية في تونس، حيث قامت بتدجين هذا الأخير وتوظيفه لتزكية توجهات النظام القائم، (الجمعاوي، 2014).

وبتكريس الطبيعة الزبونية بين الدولة والمجتمع المدني تتمكن الدولة من إعاقة أي دور فعال لتنظيمات المجتمع وتتمكن من إدراجها ضمن نسق الدولة، وذلك من خلال إستراتيجياتها عبر تقديم المكاسب الرمزية والمادية، وعليه فإن العلاقة الزبائنية بين الطرفين قائمة على المصلحة بين من يدفع مالياً ومن ينتفع سياسياً.

2.3 سياسة الاختراق:

تقوم سياسة الاختراق التي استخدمتها الدولة في شمال أفريقيا بهدف تقويض مؤسسات المجتمع المدني واحتوائها على تدفق الموالين للدولة داخل مؤسسات المجتمع المدني، بحيث تقوم الدولة بتعيين رؤساء أو مديري تلك المؤسسات من الأشخاص الموالين لها أو القادرين على توجيه سياسات المؤسسة أو المنظمة نحو تأييد الدولة، (حسن، 2017) فتقوم بتعبئة أعضاء الحزب الحاكم للمشاركة في منظمات المجتمع المدني والسيطرة عليها من الداخل، كما تقوم بإنشاء التنظيمات وتعيين على رأسها الموالين، ما يؤدي إلى هيمنة الموالين للحاكم على تنظيمات المجتمع المدني. (Hassan, 2008)

وعليه يقوم منطق الدولة على السماح بإنشاء التنظيمات المجتمعية، غير أن الأخيرة محدودة العدد والدور يقوم أغلبها بعمل رعائي وخيري، وهي منظمات تعين الدولة أعضاء مجلس إدارتها بحكم مواقعهم ومناصبهم الرسمية في مؤسسة الدولة، (النجار، 2007) فتؤلف الدولة نقابات تمثل العمال والفلاحين حسب فهمهما للتمثيل، وتعين هيئات أو نقابات مهنية وتضع على رأسها أفراداً هم أقرب إلى الموظفين أو العاملين بالجهاز الإداري، وتبث في مختلف الجمعيات الأهلية رجالها لينشأ هذا المجتمع البديل الذي يعكس "ظل الدولة". (حسن، 2017)

وقد عملت النخب الحاكمة من خلال هذه السياسة في دول المنطقة على إذابة مؤسسات المجتمع المدني بالسلطة وأجهزة الدولة، وأصبح تعيين قيادات تنظيمات المجتمع المدني من اختصاص ومهام ووظائف أجهزة الدولة تبعاً لولاء أشخاصه والمصالح المستفادة منهم، وصار يُجند هؤلاء ومنظمتهم بشكل خاص في المناسبات من أجل القيام بحملات واسعة لصالح دعم مشاريع السلطة وتأطير الانتخابات. (وشنان، 2016)

لقد مارست الدولة في شمال أفريقيا سياسة اختراق التنظيمات ومراقبتها من الداخل لعقود طويلة، حيث تمكنت من زرع موالها داخل هذه التنظيمات، وبذلك تمكنت من التحكم فيها من الداخل، وقد مارست هذه السياسة بشكل خاص مع ما يعرف في بعض دول شمال أفريقيا بالتنظيمات الجماهيرية، مثل النقابات التي تم تشكيلها على شاكلة النموذج السوفييتي في مرحلة ما بعد الاستقلال، والتي عززت السلطة هيكلها وتحكمت فيها، وتم تحويلها إلى ما يشبه "الأقمار الصناعية" التي تراقب المجتمع، (Institut de Relations Internationales et Stratégique، 2014) وتعمل على دعم السياسات الحكومية والترويج لها. (Perinova، 2005)

وقد تميزت هذه التنظيمات باحتكارها التمثيل المجتمعي، منذ الاستقلال مروراً بعهد التعددية، وصولاً إلى مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي، حيث تمكنت الدولة من اختراقها وتحويلها لآلة للدعم وتقديم المساندة.

ويمثل الاتحاد العام الوطني للعمال الجزائريين مثال على قدرة الدولة على اختراق التنظيمات، وقد عملت الدولة على تنفيذ عملية الاختراق لهذا الأخير منذ بداية الاستقلال مروراً بمرحلة التعددية السياسية في التسعينيات من القرن العشرين، فبعد أول مؤتمر (المؤتمر الثامن) للاتحاد، والذي تلى الإصلاحات التي قامت بها الدولة في اتجاه التعددية والانفتاح سيطر أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني المهين على الحكم على الاتحاد، فمن بين مئتي 200 عضواً في اللجنة التنفيذية الوطنية للاتحاد، نصف أعضائها مناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني المهين، وستة عشر هم كذلك أعضاء في اللجنة المركزية للحزب (Benamrouche، 2000).

وذلك على الرغم من أن الإطار القانوني المنظم للعمل النقابي لدستور 1990م القانون 14/90 المؤرخ في 2 جوان 1990م، والمتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي يضمن التعددية النقابية والتمثيلية وكذا يفصل بين التمثيل النقابي والعمل النقابي، (الجريدة الرسمية، 1989) غير أن مواد القانون بقيت شكلية، حيث على مر التاريخ احتفظ حزب جبهة التحرير بهيمنته على الاتحاد وعلى قياداته، واستمرت الدولة في التعامل مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين بناءً على الدور الإدماجي الذي قامت به تاريخياً. (بلخثير، 2017)

ويضم على مر تاريخه الاتحاد في صفوفه قيادات من الموالين للسلطة والمسؤولين من جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي (أحزاب السلطة)، (بلخثير، 2017) وعلى سبيل المثال في نهاية سنة 2000م أغلب قيادات الاتحاد هم قيادات في المجلس أو المكتب الوطني لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي كان أمينه العام رئيساً للحكومة. (دليو، 2007)

ويعتبر الاتحاد على الرغم من وجود تشكيلة من النقابات المستقلة والتي بلغت نحو 52 نقابة (معاشو، 2017) وسيلة وأداة في يد الدولة لمواجهة التنظيمات المستقلة التي تسعى لتكون رافضة لمنطق الدولة، وطيلة عقود اعترفت الدولة بالحوار مع "المركزية النقابية" فقط والتي يشهد لها بولائها التام للسلطة الحاكمة. (مباركية، 2011)

وقد تحولت بذلك النقابة لأداة لإعادة إنتاج خطاب السلطة على مستوى المؤسسات وتحول النقابيون إلى بيروقراطيين إداريين، حيث وصفو "بالجيش البيروقراطي" المرتبط بأجهزة الدولة والحزب وهيكل النقابة، وهو بذلك استمرارية للدور التاريخي المطلوب من هذه التنظيمات القيام به وهو الترويج لسياسة الدولة داخليا وخارجيا بهدف إضفاء الشرعية. (معاشو، 2017)

وقد نجح نظام بن علي في تونس بالإضافة إلى اختراق الاتحاد العام التونسي للشغل في تفكيك الهياكل التنظيمية للعديد من منظمات المجتمع المدني من خلال عملية اقتحام عناصر قريبة وموالية للسلطة في تنظيمات المجتمع المدني ما جعلها عاجزة عن القيم بأي دور مستقل وفعال، وتعد الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، ونقابة القضاة والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين مثالين عن نجاح سياسية الاختراق التي مارسها نظام بن علي في تطوير المجتمع المدني (Álvarez-Ossorio C. P.-B., 2017). وتم في موريتانيا عملية اختراق منظمات حقوق الإنسان من قبل القبائل المهيمنة على السلطة ومركز صنع القرار والمالية للأنظمة الحاكمة، وسيطرت على هذه التنظيمات قيادات قبائل الشمال وخصوصا "اسماسيد" التي ينتمي إليها الرئيس الأسبق معاوية ولد سيدي أحمد الطايع (1984-2005)، وأما اتحاد العمال الموريتاني فسيطر على هياكله قبيلة أولاد بسبع، ليتحكم بذلك الأشخاص الموالين للأنظمة الحاكمة في عملية قيادة هذه التنظيمات. (الشيخ، 2018)

وقد سيطرت في ليبيا خلال سنوات حكم القذافي الدولة على عملية اختيار قادة التنظيمات، وقامت بتحديد كيفية تمثيلها لأعضائها، وتم التحكم فيها من خلال اللجان الثورية، فتحولت إلى جزء من البنية الرسمية للدولة وأصبحت امتداد للسلطة وتدخلت المؤتمرات الشعبية في شؤونها الداخلية من خلال تعيين قياداتها أو تحديد مساراتها وتم تحويل المشرفين عليها إلى موظفين تابعين للدولة حيث يعتبر تعيين القيادات والمشرفين على أي تنظيم من اختصاص الدولة وأجهزتها، وعليه يذهب زاهي المغيربي إلى أنَّ العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تأخذ شكل الحكم الكوربوراتي، فالهدف من وجود هذا الأخير في ليبيا هو توفير جماعات اجتماعية يتمكن النظام من دمج المجتمع فيها لتقوم هذه الجماعات بمراقبة كل البنى الاجتماعية بالنيابة عن الدولة. (المغيربي، 1995)

ويوجد العديد من الأمثلة عن التنظيمات التي يتولى إدارتها أشخاص من المقربين أو أفراد الأسرة الحاكمة، مثل مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية التي يرأسها ابن القذافي سيف الإسلام، وتم تأسيسها للقيام بأعمال الخيرية، وتقدم نفسها كمؤسسة غير حكومية. (الدولية، 2011)، وكذلك نجد جمعية واعتصموا الخيرية التي أسستها وتولت قياداتها عائشة ابنة القذافي على أساس أنها تنظيم اجتماعي مدني مستقل لكنه في الواقع تنظيم يتلقى الدعم المادي واللوجستي من قبل الدولة وأجهزتها وبشكل مشخص.

ولا يختلف وضع مصر عن باقي دول شمال أفريقيا إذ تم فرض الكوربوراتية على كل الفئات الاجتماعية، النقابات، اتحادات الأعمال، مثل اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية وتم إخضاعهما لسيطرة الدولة إلى درجة الذي كانت يؤدي بالدولة لتعيين نحو نصف أعضاء مجالس إدارات الاتحادات

كما رئيسها، وظل على الساحة العمالية المنطق الكوربوراتي مسيطر إذ احتكر التمثيل العمالي الاتحاد الرسمي للعمال الذي عادة ما يكون قياداته أعضاء في الحزب الحاكم، وبعضهم يتولي مناصب تنفيذية في الحكومة. (سليمان، د.س.ن)

وتشير التجربة المغربية إلى قدرة الدولة على اختراق تنظيمات المجتمع المدني من خلال استئثار الموالين بقيادة هذه التنظيمات، الأمر الذي يمكنها من الالتفاف على الفكرة وعلى سقف وتوجيه مسار الفعل والمبادرة. ويوجد عدد كبير من الأمثلة على التنظيمات التي أشرف الموالين للسلطة، وهي "إيليج وأنكاد" و"أبي رقرق"، و"الاسماعيلية الكبرى"، و"الأطلس الكبير" و"رباط الفتح" و"دكالة" و"حوض سبو" و"الصويرة" و"موغادور"، و"فاس سايس"، و"حوض آسفي" و"أحمد الحنصالي" و"تاوانات الوردزاغ"، وهذه الجمعيات أشرفت عليها عائلات مخزنية وأعيان مقربة من المؤسسة الملكية. (اليملولي)

لقد تم في بلدان شمال أفريقيا إذابة مؤسسات المجتمع المدني بالسلطة وأجهزة الدولة، وأصبحت أغلب مؤسساته عبارة عن منظمات جماهيرية تابعة للدولة، من هذا المنطلق أصبح تعيين قيادات المجتمع المدني من اختصاص وتدخل أجهزة الدولة، ويتم هذا التعيين بالاعتماد على درجة ولاء الأشخاص والاعتبارات المسيطرة على الحياة السياسية كالجبهوية والقبلية وليس معايير الكفاءة. (بلعور، 2006)

3.3 سياسة التنظيمات المماثلة (الموازية) :

اعتمدت الدولة التعااضدية في شمال أفريقيا في إطار سياستها الإدماجية الهادفة إلى تشكيل المجتمع المدني في وحدات كوربوراتية على سياسة اصطناع التنظيمات المماثلة، والتي تواجه بها التنظيمات المستقلة التي يمكن أن تشكل تهديد للنظام القائم، فاعتمدت على خلق مؤسسات تابعة لها على اعتبار أن إنشاء هذا النوع من المؤسسات يُمكن النخب الحاكمة من الهيمنة والسيطرة وتقويض أي تحدي يُمكن أن تواجهه من قبل التنظيمات المجتمعية المستقلة.

وتقوم سياسة التنظيمات المماثلة على إنشاء منظمات موازية تعيش في كنف الدولة، تستمد قوتها من الدولة و تدعمها الأخيرة ماديا ومعنويا، و كانت هذه العملية بمثابة تلغيم لامتداد منظمات المجتمع المدني المستقلة، وآلية للمنافسة باعتبارها أداة لخلق أضداد ترفع نفس الشعارات التي ترفعها منظمات المجتمع المدني المستقلة وتتولى القيام بنفس المهام، وترفع نفس القيم التي ينادى بها المجتمع المدني، وذلك بهدف تحجيم وتقزيم وتلغيم دور الأخير، والترويج في المقابل لخطاب الدولة وتبرير اختياراتها وتوجهاتها. (اليملولي، بلا تاريخ)

ويتم تشكيل هذا الشكل من التنظيمات من أعلى الهرم، أي يتم صناعتها من قبل الدولة، وتتشكل بقرارات تصدر من السلطة التنفيذية، والتي تتولى القيام بمهام تقوم بها منظمات المجتمع المدني، وتحصل بشكل مباشر أو غير مباشر على التمويل من الحكومة، ويطلق عليها الدارسين لموضوع المجتمع المدني في الأنظمة التسلطية تسمية "المنظمات الحكومة غير الحكومية (GONGO)"، ويتم تعريفها على أنها: "منظمة تابعة للهيئات الرسمية في الدولة، يتم تعيين قياداتها من قبل السلطة، وتتلقى تمويلاً حكومياً لأنشطتها، وتمثل هذه التنظيمات في أنشطتها وهيكلها المنظمات غير الحكومية". (Perinova، 2005)

وقد تبنت الأنظمة في المنطقة سياسية التنظيمات المماثلة إدراكا منها لخطورة النمو المتزايد لمؤسسات المجتمع المدني، ومن ثم عمدت إلى خلق مجموعة من التنظيمات ترفع نفس أهداف وشعارات باقي مؤسسات المجتمع المدني المستقلة، وزودتها بجميع الإمكانيات المادية وجعلت على رأسها أفراد السلطة وعملت تقوية نفوذها في المجتمع. (النجار، 2007)

وتتمكن نظرا للإمكانيات المسخرة لهذه التنظيمات من القيام بعملية الترويج لتوجهات وسياسة الدولة عن طريق إصدار التقارير وفق المعطيات الحكومية، والتي تعطي صورة غير حقيقية ومزورة عن واقع الحريات والتعددية في منطقة شمال أفريقيا، وتمارس الدعاية لتدعيم الدولة وتعمل على تشتيت جهود التنظيمات المستقلة وتبني أجندة سياسية متمثلة في استمرار الوضع القائم.

لقد استخدمت الدولة في شمال أفريقيا في إطار عملية الهيمنة على المجتمع المدني التنظيمات المسيرة من طرف الدولة (GONGO)، كذراع لها للسيطرة واحتواء التنظيمات المماثلة، (بلخثير، 2017) إذ يقوم النظام الحاكم بإنشاء هذه المنظمات ويسطر عليها بهدف مراقبة ما يحدث داخل منظمات المجتمع المدني، ليوجد بذلك الآليات من أجل احتواء المؤسسات التي تمثل تحديا للدولة. (اليملولي، بلا تاريخ)

ويعتبر الهدف الأساسي لهذه السياسة هو الحد من فعالية التنظيمات المدنية المستقلة، ولاسيما الحقوقية منها (مثل منظمات حقوق الإنسان)، وذلك لكون أن صناعة منظمات مماثلة لمنظمات المجتمع المدني تديرها وتسيطر عليها الدولة، يؤدي إلى منافسة التنظيمات المستقلة في هذا المجال، وأحد الأمثلة عن هذا الشكل من التنظيمات هو إنشاء الدولة في الجزائر سنة 1992م بمرسوم رئاسي المرصد الوطني لحقوق الإنسان، كتنظيم مماثل للرابطة الجزائرية المستقلة لحقوق الإنسان بهدف الضغط والحد من فعالية ودور الرابطة (Thieux, 2009).

ونجد في إطار منطق خلق التنظيمات الموازية (GONGOS)، الجماعات نموذج يتكرر في العديد من دول شمال أفريقيا، فنجد النظام الحاكم في تونس أنشأ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وفي هذا السياق أنشأت مصر ثلاثة مجالس وطنية بين عامي 2000م و 2003م: المجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي لحقوق الإنسان (Álvarez-Ossorio C. P.-B., 2017).

ويخضع هذا الأخير في تشكيله لمجلس الشورى، أحد غرفتي البرلمان إبان الحقبة المباركية، وهو ما ينتقص من استقلالية المجلس القومي وحدود ونطاق عمله، ومنذ تأسيسه في 2003م أظهر المجلس أنه أداة الدولة للهيمنة على المجتمع من خلال استخدامه في تبرير ممارسات السلطة الحاكمة، وقد ظهر هذا الانحياز سنة 2013م، حيث شهد هذا العام مقتل المئات على يد قوات الأمن في فض اعتصامي رابعة والنهضة، والاعتداء على عشرات الكنائس والمباني المسيحية، وكذلك مواجهات عنيفة بين قوات الأمن وجماعة الإخوان المسلمين، إلا أن التقرير السنوي للمجلس بدا وكأنه تبرير منحاز لممارسات النظام وأجهزة الأمن (العجاتي، 2018)

لقد قامت الدولة التعاضدية في شمال أفريقيا بالتأسيس لهذا الشكل من التنظيمات في المجال الحقوقي، لإعادة تأكيد هيمنتها وسيطرتها على العمل العام المدني، وإيجاد هيئات تقوم بإسناد سياسات الدولة ومراقبة تنظيمات حقوق الإنسان المستقلة، وتوجيه المطالب الاجتماعية والسياسية داخل مجالس الدولة، والعديد من الأمثلة في هذا السياق، على غرار إنشاء الدولة في المغرب لمجلس حقوق الإنسان سنة 1990م (Mouna, 2018).

وتعد الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي قامت الدولة بإنشائها في تونس سنة 1991 لمواجهة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (المنظمة المستقلة) أحد الأمثلة عن المنظمات المماثلة، ورغم قيام النظام بتعديل الصبغة القانونية للهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لتصبح هيكلاً مستقلاً عن الدولة، غير أنّ في الواقع فإن آليات تسييرها أشارت إلى أنها تابعة لرئيس الجمهورية الذي تمتع بصلاحيات تعيين رئيسها الذي كان يملك سلطة مطلقة في تسيير شؤون الهيئة، وبالتالي ضمان تبعيتها للنظام القائم وعملها في إطار توجهاته، ولم يتجاوز عمل الهيئة حدود تقديم التقارير الاستشارية بل وساعدت في تبييض انتهاكات النظام لدى المنظمات الدولية الحقوقية وغيرها. (شقرون، 2018)

لقد كرست الدولة لهذا الشكل من التنظيمات، لتحاصر أي دور ممكن للتنظيمات المستقلة، وذلك إلى جانب منحها حق احتكار التمثيل في المحافل الدولية، حيث قامت الدولة بتمكين هذه التنظيمات من حق التمثيل على المستوى الخارجي، إذ اعتمدت الدولة عليها للقيام بالعديد من المهام يفترض أن تقوم بها التنظيمات الاجتماعية المدنية المستقلة، فقامت بتوظيفها كأدوات للترويج لسياساتها في إطار الدبلوماسية الشعبية Public Diplomacy، ودبلوماسية المسار الثاني Second Track Diplomacy، والدبلوماسية المتعددة Multiple Diplomacy، والتي تعتمد جميعها في الأصل على قيام فواعل غير رسمية مستقلة عن الدولة. (العجاتي، 2018)

وتحاول الدولة في شمال أفريقيا من خلال سياسة التنظيمات المماثلة، تقييد فعالية منظمات المجتمع المدني، لاسيما تلك المعنية بالدفاع عن الحقوق، من خلال إنشاء منظمات موازية تحت رعاية الدولة من أجل احتواء مثل هذه المنظمات الموجودة، (Hassan, 2008) ويتفق وجود هذه التنظيمات مع رؤية الدولة التعاضدية في شمال أفريقيا للمجتمع المدني كأداة من أدوات الدولة لتحقيق خطتها الهادفة لإدامة نموذج الحكم التسلسلي.

لقد قامت الدولة التعاضدية في شمال أفريقيا بتأسيس مؤسسات تابعة لها تقوم بأدوار ومهام هي في الأصل مهام لتنظيمات المجتمع المدني المستقل، وجعلتها تلعب أدواراً أساسية في عملية التمثيل المجتمعي ومنحتها حق احتكار التمثيل المجتمعي، وحق التكلم في المحافل الدولية بصفتها ممثل عن

المجتمع المدني، وفي الواقع هذه المؤسسات لا يتحقق فيها أي شرط من شروط المجتمع المدني، فهي مؤسسات رسمية، وأجهزة تابعة للسلطة تنشئها بهدف خلق الأضداد ومحاصرة المجتمع المدني، وإضعاف أدوارها والتكريس لهيمنة الدولة التعاضدية على جميع مفاصل الحياة .

4.الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى أن ظهور ترسانة تنظيمات المجتمع المدني في دول شمال أفريقيا منذ بداية الانفتاح والتعددية السياسية نهاية الثمانينات يعد في سياق وظيفي لخدمة السلطة، خارج الأسس الأصلية للمفهوم الذي يتجسد عبر نشاط مدني مستقل عن الدولة وأجهزتها، بحيث عملت الدولة على جعله مرتبطا بها ماديا وإداريا، إذ تعامل الدولة مع المجتمع المدني وفق مقاربة الأداة التي تستخدمها لتطويق وإحكام قبضتها على المجتمع والقيام بمهمة إسناد النخب الحاكمة، وذلك عن طريق تنظيمه وفق منطق التدجين الاختراق والتنظيمات الموازية القائم على تقديم خدمات للدولة مقابل حصوله على الامتيازات، وهو ما أنتج طبقة من التنظيمات المنتفعة ماديا ورمزيا.

وقد استطاعت الدولة في شمال أفريقيا من خلال آليات السيطرة التعاضدية من كبح القوى الاجتماعية والسيطرة على النسيج الاجتماعي وإدماجه في نسق السلطة، وبالتالي تمكنت من منع تشكيل أبنية اجتماعية مستقلة عنها، يمكن أن تؤدي إلى انعتاق المجتمع، وعليه فإن العلاقة بين الدولة والمؤسسات والتشكيلات الاجتماعية الحديثة تقدم تفسيراً لآلية اشتغال قولبة الدولة للمجتمع المدني .

وبالتالي فإذا كان المجتمع المدني عبارة عن مجموعة من التشكيلات الاجتماعية المستقلة عن الدولة والتي توفر مجموعة من القنوات التي تعبر بها المجتمع عن مصالحه وغاياته، ويتمكن بذلك من الدفاع عن نفسه في مواجهة طغيان المجتمع السياسي، فإنه في دول شمال أفريقيا تمكنت الدولة من خلال مجموعة من السياسات من نمذجته وفق نمط كوربوراتي، بحيث عملت على تدجينه والهيمنة عليه وجعله عبارة عن كائنات طفيلية تبحث عن جزء من المكاسب التي توزعها الدولة، أي تحوله إلى تنظيمات مزيفة تبحث عن تعظيم المصالح وتثمين الغنائم.

وحيثما تتحول تنظيمات المجتمع المدني من تنظيمات مستقلة تهدف لخدمة المجتمع والدفاع عن مصالحه إلى أداة تسخر من طرف الدولة وتقوم الدولة بصناعتها لخدمة أهدافها السياسية، أي تفقد استقلاليتها عن الدولة، فإنها تفقد بذلك العنصر الجوهرى الذي يميزها، وبالتالي لا تتجاوز في دول شمال أفريقيا ترسانة تنظيمات المجتمع المدني كونها تشكيلات اجتماعية مدرجة بشكل كوربوراتي في نسق الدولة.

5. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أسيا حمور. (2019). الظاهرة التسلطية في الدول العربية، دراسة مقارنة المغرب والأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
2. أشرف عثمان. (2015). الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنطق العصبوي وإعادة إنتاج الطائفية. عمران.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (1990).
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (1989).
5. الطاهر بلعور. (نوفمبر، 2006). المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي. مجلة العلوم الإنسانية (10).
6. أم كلثوم حامدينو وآخرون. (2019). مورتانيا: التقرير الوطني حول الحركات الاجتماعية والفضاء المدني. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.
7. أمال وشنان. (13 جوان، 2016). الدولة والمجتمع المدني حدود التأثير والتأثر دراسة في التطور الفكري والتبلور النظري لظاهرة المجتمع المدني. تم الاسترداد من <https://idraksy.net/state-and-civil-society>
8. أنور الجمعاوي. (2014). المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق. سياسات عربية.
9. إيمان حسن. (2017). المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، إطار نظري ومفاهيمي (الإصدار 2). المنامة: معهد البحرين للتنمية السياسية.
10. باقر سليمان النجار. (أفريل، 2007). المجتمع المدني في الوطن العربي. المستقبل العربي (338).
11. تقرير مجموعة الأزمات الدولية. (، جوان، 2011). الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط فهم الصراع في ليبيا. رقم 107 حول الشرق الأوسط/شمال أفريقيا .
12. ثناء فؤاد عبد الله. (2004). آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
13. ثناء فؤاد عبد الله. (2005). آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي. تأليف علي خليفة الكواري، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
14. حاتم شقرون. (9 ماي، 2018). علاقة المجتمع المدني بالدولة في تونس. تم الاسترداد من مبادرة الإصلاح العربي: <https://www.arab-reform.net/ar/publication/%D8%B9%D9%84%D8%A>
15. رشيد اليملولي. (بلا تاريخ). السلطة والمجتمع المدني والانتقال المعاق حالة المغرب. تم الاسترداد من: <https://www.jadaliyya.com/Details/41003>

16. سامر سليمان. (د.س.ن). مستقبل التعددية النقابية العمالية. تأليف عمرو عبد الرحمن، تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
17. عبد اللطيف الحناشي. (2 فيفري، 2017). خيارات الاتحاد العام التونسي للشغل بعد المؤتمر. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات:
<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/02/170202102311230.html>
18. فضيل دليو. (جانفي، 2007). الزبونية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية (5).
19. محمد العجاتي. (مارس، 2018). تم الاسترداد من مبادرة الإصلاح العربي: <https://www.arab-reform.net/a>
20. محمد الملقب الداه ولد الشيخ. (2018). المجتمع المدني في موريتانيا دراسة في النشأة والتحديات. المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد (146).
21. محمد زاهي المغربي. (1995). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
22. منير مباركية. (2011). علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر. مجلة دفاتر السياسية والقانون.
23. موساوي فاطمة، جيلالي كوبي معاشو. (مارس، 2017). العمل النقابي في الجزائر الاتحاد العام للعمال الجزائريين نموذجا. متون (2).
24. نجية بلخثير. (2017). استقلالية المجتمع المدني في الجزائر بين الهيمنتين السلطوية والدولية، دراسة نقدية. المستقبل العربي.
25. نزيه الأيوبي. (2010). تضخيم الدولة العربية، السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط. (أمجد حسين، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
26. هوارد وياردا. (2007). المجتمع المدني، النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث. (ليلى زيدان، المترجمون) القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
27. يحيى اليحياوي. (2021). أكلدوبة المجتمع المدني بالمغرب. تم الاسترداد من <https://www.aljazeera.net/opinions/201>

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ammar Benamrouche. (2000). *Grèves et Conflits Politiques en Algérie*. Paris :Editions Karthala Saint-Denis : Institut Maghreb-Europe, Université Paris 8.

2. Carmelo Pérez-Beltrán . Ignacio Álvarez-Ossorio .(2017) .Civil society and social movements .Inmaculada Szmolka ،*Political Change in The Middle East and North Africa After the Arab Spring* .UK: Edinburgh University Press.
3. Carmelo Pérez-Beltrán and Ignacio Álvarez-Ossorio .(2017) .Civil society and social movements .Inmaculada Szmolka ،*Political Change in The Middle East and North Africa After the Arab Spring* .UK: Edinburgh University Press.
4. Carmelo Pérez-Beltrán and Ignacio Álvarez-Ossorio .(2017) .Civil Society and Social movements .Inmaculada Szmolka (ed.) ،*Political Change in The Middle East and North Africa After the Arab Spring* .UK: Edinburgh University Press.
5. Hamdy Abdel Rahman Hassan .(2008) .The State and Civil Society in Africa: A North African Perspective .*Contra Relatos Desde el Sur. Apuntes Sobre África y Medio Oriente*.
6. Khalid Mouna .(2018) .The Role of Civil Society in Morocco:Towards Democracy or Autocracy .*Medreset.5*.
7. Laurence Thieux .(2009) .*Le secteur associatif en Algérie : la difficile émergence d'un espace de contestation politique* . L.nnee du maghreb.
8. l'organisation Terre de Développement et de Solidarité Institut de Relations Internationales et Stratégique .(2014) .*Le Barometre des Sociétés Civiles 2013* .paris: Institut de Relations Internationales et Stratégique , l'organisation Terre de Développement et de Solidarité.
9. Marie Perinova .(2005) .*Civil Society in Authoritarian Regime. The Analysis of China, Burma and Vietnam* .Scania: Lund University.